Voice of Bahrain
BM Box 6135, London WC1N 3XX
Email: info@vob.org,
Web Site: www.vob.org
العدد 314 مارس 2009 ربيع الأول 1430

نشرة شهرية تصدرها حركة أحرار البحرين

ان تستفحوا فقد جاءكم الفتح بانطلاق المقاومة ضد الاحتلال والظلم والاستبداد

مع استمرار اعتقال رموز الوطن، وفي مقدمتهم الاستاذ حسن مشيمع والشيخ محمد حبيب المقداد، تتعمق الازمة السياسية في البحرين يوميا، وتتبلور مقاومة مدنية تتطور بشكل تدريجي، لتقطع الطريق على المشروع الخليفي الظالم المنطلق من عقلية الاحتلال والاستبداد والنهب والقمع. هذه المقاومة دشنها كبار الرجال الذين آتاهم الله بصيرة من أمرهم، فرأوا بعين الله خفايا الحكم الخليفي الفاشي، وأصروا على مقاومته. وباعتصامهم العظيم واضرابهم عن الطعام اثني عشر يوما متتالية، وضعف أجسام بعضهم امام عظمة أرواحهم وكبرها، دشنوا حقبة واعدة من المقاومة المشروعة والتصدي الباسل للاحتلال الخليفي الغاشم. الكتلة التي عاهدت ربها وشعبها على عدم الانحناء امام الطغيان الخليفي وعدم مصافحة الايدي الملطخة بدماء أهل البحرين، ضمت الفقيه والعالم والسياسي والاكاديمي والحقوقي، لتكون واحدة من أرقى جبهات المقاومة المدنية في أهدافها وتشكيلها وأساليبها. مباركة خطوة أولئك النفر الذين ينطبق عليهم الوصف الالهي البليغ "انهم فتية آمنوا بربهم فزدناهم هدى، وربطنا على قلوبهم إذ قاموا فقالوا ربنا رب السماوات والأرض لن ندعوا من دونه إلهاً لقد قلنا إذا شططا – هؤلاء قومنا اتخذوا من دونه آلهة لولاً يأتون عليهم بسلطان بين فمن أظلم ممن أفترى على الله كذباً". عظيم موقفهم ذلك الذي شد الله به عضد المجاهدين، المعتقلين في زنزانات التعذيب او السجناء في الوطن المحتل، وأدخل به الأمل في نفوس المظلومين الذين يتعرضون يوميا للحقد الخليفي المقيت، ويهددون في وجودهم وحقوقهم وديارهم. ملعونون أولئك الذين يتصدون للمؤمنين والمؤمنات، بالاعتداء والاستضعاف والتنكيل، خصوصا اولئك الذين وقفوا بوجه نساء البحرين واعتدوا على الحرمات يوم الاثنين الماضي، عندما جيء بالأسرى الى "المحكمة" الخليفية الصورية التي كان القاضي فيها هو الخصم.

ان مستقبل البحرين لن يكون كماضيها، بعد ان قرر الشعب مواجهة نظام الاستبداد والاحتلال الخليفي بكافة الوسائل السلمية المشروعة. والواضح من خلال التطورات التي تتصاعد يوميا منذ عيد الشهداء الاخير في 17 ديسمبر ان الطرفين، شعب البحرين والعائلة الخليفية، يشحذان سيوفهما استعدادا لمنازلات قادمة. الخليفيون هذه المرة هم البادئون بالعدوان (استكمالا للمشروع الخليفي الهادف للقضاء على هوية البلاد وتحويلها الى ملك دائم لهم) وقد حدث على جبهات عديدة، لم ينجحوا في أي منها. وهاهم حلفاؤهم في لندن وواشنطن يتهمونهم علنا بانتهاك حقوق الانسان، للمرة الاولى منذ الغاء دستور البلاد ومعه شرعية الحكم الخليفي الجائر. لم يعد أحد يستطيع الدفاع عن هذه الطغمة المجرمة الجاثمة على صدور شعبنا المظلوم، بعد ان تجاوزت الحدود، وأعلن رموزها المتحالفون مع الصهاينة، حربا بلا هوادة ضد اهل البحرين الاصليين (شيعة وسنة).

ولقد جاءت عودة بعض الذين خدعوا بالمشروع الخليفي في بداية الامر، الى الصف الوطني يائسين من القدرة على احداث اي تغيير في نظام الحكم الاستبدادي، ومقتنعين بسقوط مقولة "التغيير من الداخل" لتفتح ابواب البشرى بتلاحم الصف الوطني مجددا، ووصول المكر الخليفي الى طريق مسدود. لقد اظهر الشيخ حمد وطغمته ما لديهم من بضاعة سوقوها بالخداع والوعود الجوفاء والكذب والنفاق، فاذا بها كاسدة لا يشتريها احد. والامل ان تشهد الايام المقبلة عودة المزيد من المخدوعين الى الصف الوطني، والوقوف معا للدفاع عن ضحايا القمع الخليفي، والتصدي لمواجهة الاحتلال الغاشم المفروض على البحرين، ارضا وشعبا، بالنار والحديد. انها مؤشرات وتباشير تدفع للايمان

التتمة صفحة (8)

* بعث وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية، السيد بيل راميل، في 11 فبراير 2009 رسالة جوابية للورد ايفبوري جاء فيها "اننا نشاطرك القلق بشأن قرار السلطات البحرينية بث الادعاءات المزعومة للمتهمين على التلفزيون. ان بث اعترافات المتهمين كان انتهاكا لالتزامات البحرين التي يفرضها الميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية، الذي وقعته البحرين. وقد قام سفيرنا بطرح هذه النقطة على وزير الداخلية في 15 يناير. لقد اطلعت السفارة على بث "الاعترافات" ولكنها لم تشاهد اي دليل ظاهر على التعذيب. ولكن السفير طرح ايضا على وزير الداخلية ان على حكومة البحرين ضمان مستوى مناسب من زيارات الاطباء ومحامي الدفاع للمعتقلين.وسوف نواصل مراقبتنا للوضع ونحث البحرين على تطبيق التزاماتها التي نص عليها الميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية.

* أصدر المرجع سماحة السيد محمد حسين فضل الله بيانا بخصوص الأوضاع الأمنية في البحرين هذا نصه " من خلال إطلاعنا على التطورات الأخيرة في البحرين ومعرفتنا لتوجهات الأشخاص الذين تم اعتقالهم ، نرى أن الاتهامات التي وجهت لهؤلاء غير صحيحة ولا يعقل أن يتحرك هؤلاء لقلب النظام وهو الأمر الذي لا واقعية له على الإطلاق، ونحن في الوقت الذي نرفض الأعمال غير المبررة التي تتحرك في اتجاه إحداث تغيير سكاني بذهنية مذهبية، نؤكد على وقف هذه الأعمال ونطالب السلطات في البحرين بالعمل سريعا لوقف الاعتقالات السياسية للذين يطالبون بالحقوق الشرعية للشعب البحريني، وإطلاق سراح المعتقلين وندعو المؤمنين إلى الإصرار على المطالبة بإطلاق سراحهم بالوسائل السلمية من خلال الإصرار على الحق الذين يمثلونه. كما ندعو إلى إدارة الحوار الداخلي في البحرين بما يحفظ وحده الشعب البحريني واستقراره ويسقط كل محاولات الإثارة المذهبية وكل ما من شأنه أن يسيء لوحدة هذا الشعب وأمنه وحريته".

* أحتشد الآلآف من المواطنين في ساحة الإعتصام المقابلة لمنزل الأستاذ عبدالوهاب بالنويدرات ، وذلك بعد إعلان عدد من الرموز المعارضة عن فك الإضراب عن الطعام والدخول في المرحلة الثانية. وقد شهدت الخطوة الأولى "إعتصاما مع الأضراب المفتوح عن الطعام " لعدد من الرموز السياسية العلمائية منهم "الأستاذ عبدالوهاب حسين والشيخ عبدالجليل المقداد والشيخ سعيد النوري والشيخ عبدالهادي المخوضر والشيخ علي مكي والشيخ فاضل الستري والناشطان عبدالهادي الخواجة والدكتور عبدالجليل السنكيس"، وأستمر الإضراب إثنى عشر يوماً نقل خلالها عدد منهم للمستشفى بعد تدهور صحتهم .وتأتي هذه الخطوات السلمية إحتجاجاً على تدهور الأوضاع السياسية في البحرين والمطالبة بالإفراج الفوري غير المشروط عن جميع المعتقلين السياسيين وعلى رأسهم فضيلة الأستاذ حسن المشيمع والشيخ محمد حبيب المقداد.

* استمرت المظاهرات والمسيرات في غالبية مناطق البحرين بعد استمرار اعتقال أمين عام حركة حق الاستاذ حسن المشيمع ، والشيخ محمد حبيب المقداد . واستمرت المواجهات بين الشباب وقوات الأمن الأجنبية يوميا في أغلب القرى، وقد استخدمت قوات الشغب الرصاص المطاطي ومسيلات الدموع ، كما شاركت "فرق الموت" في المواجهات.وأعتقل عشرات من الشباب ، وأصيب عشرات من الشباب بسبب استخدام المرتزقة للرصاص المطاطي ومسيلات الدموع .

المشيمع والمقداد لـ "المحكمة": القضية تهدف تصفية حسابات سياسية

رفض كل من أمين عام حركة حق الإستاذ حسن مشيمع والشيخ محمد حبيب المقداد التهم الموجهة إليهما في قضية »الحُجيرة «، واعتبرا أن قضيتهما سياسية، وقالا انهما أصحاب رأي معروف للجميع، وأن لاعلاقة لهما بما بثه تلفزيون البحرين من اعترافات لشباب أقحموا في اتهامات غير صحيحة. كما أنكر بقية المتهمين في القضية التهم المسندة إليهم إلا متهماً واحداً أقرّ بحرقه الإطارات.

وبعد الاستماع إلى أقوال المتهمين قررت المحكمة الكبرى الجنائية في جلستها المنعقدة يوم 23 فبراير 2009 ، إرجاء النظر في القضية إلى 24 مارس/ آذار المقبل، وذلك مع استمرار حبس المتهمين (23 متهماً من أصل 35). واعترضت هيئة الدفاع عند بدء المحاكمة على عدم قيام المحكمة بتدوين ما قاله مشيمع، ومن ثم أعيدت الأقوال وتم تدوين ما ذكره من اعتراضات وشرح لمواقفه منذ اعتقاله لمدة ست سنوات في تسعينات القرن الماضي بتهم مشابهة، وكيف أنه شارك في إصلاح الأوضاع حينها. وقال متهمون آخرون، ممن بثت اعترافاتهم المتلفزة، انه قد قيل لهم بان الاعترافات كانت سترسل الى الشيخ حمد بهدف العفو عنهم، ولم يعلموا بانهم كانوا يصورون تلفزيونياً، وانهم تفاجأوا عندما أبلغهم أهاليهم ببث ونشر تلك الاعترافات، وذلك بعد فترة غير قصيرة من التوقيف والمعاملة السيئة.

وعند إشارة عقارب الساعة إلى العاشرة صباحاً، تم الإعلان عن بدء إجراء المحاكمة، وذلك بحضور قضاة المحكمة الشيخ محمد بن علي آل خليفة، والقاضي طلعت إبراهيم، والقاضي علي الكعبي، وحضور رئيس النيابة العامة هارون الزياني، وأمانة سر ناجي عبدالله .

وقال الأستاذ حسن المشيمع مخاطبا القاضي : »أرفض بشدة هذه التهم السياسية الموجهة لي، باعتبار أن هذه الاتهامات هي اتهامات كيدية، وأنها تصفية حسابات سياسية فحسب.«وأضاف »كل ذلك لأنني شخص سياسي معروف، لي نشاطي السياسي وهو سبب هذه المحاكمة.«وأردف »قبل 12 عاماً اعتقلت وبقيت في السجن مدة 6 سنوات، وكان السبب أيضاً نشاطي السياسي، ولأنني ناشط سياسي بقيت حينها طول تلك الفترة في السجن، والآن أيضاً.«وتابع »اليوم أدان بتهم غريبة عن سلوكي وعن فعلي وعن نشاطي السياسي، وأنا أُعبر عن كل استغرابي لهذا الأمر، إذ يُراد تشويه سمعتي ونشاطي .«وأشار مشيمع إلى النيابة العامة، بالذكر »النيابة العامة لم تكن جهة مستقلة ومحايدة في القضية فكنت أقول كلاماً، في حين يتم تسجيل كلام آخر وألفاظ وعبارات أخرى، وكنت أعترض على ذلك وأطلب إعادة صوغ كلامي من جديد، وقد تكرر هذا الأمر.«وعن اعترافات المتهمين بحقه قال مشيمع: »هؤلاء لا حول ولا قوة لهم، فهم أبرياء وأكباش فداء، أخذوا من أجل انتزاع الاعترافات منهم تحت وطأة التعذيب، وذلك كله للنيل منهم ومني وتشويه صورتهم وصورتي.«

واستدرك مشيمع في دفاعه عن نفسه أمام المحكمة »تمنيت أن تكون الحكومة أكثر جرأة في تبيان سبب وحقيقة محاكمتي هذه... المشكلة هو خطابي السياسي، وقد سمعت هذا الكلام من أكثر من مسئول.«وتابع مشيمع موجهاً حديثه لقاضي المحكمة »أكثر من 20 عاماً وأنا أمارس النشاط السياسي ومازلت أدعو للإصلاحات السياسية، وأنا أعتقد بأنني قد مارست حقي الطبيعي وهو حقٌ مشروع موجود في الدستور وفي جميع دساتير دول العالم .« وقال: »أقول للمحكمة إن ما يجري اليوم هو نوع من الامتحان للقضاء، ولكي نقول إن القضاء مستقل وإن المحاكمة عادلة... عيب أن يعاقب من مورس بحقه التعذيب وهو برئ... كل ذلك من أجل انتزاع اعترافات للنيل مني .«واختتم دفاعه عن نفسه »بقيت سابقاً في السجن 6 سنوات ظلماً وعدواناً، ومستعدٌ أن أفني بقية عمري في السجن، وأكرر استغرب وبشدة هذه الاتهامات الكيدية.«

أما الشيخ محمد حبيب المقداد فقال والذي ردّ بالإنكار، وأفصح بالقول: »أنا المواطن محمد حبيب المقداد، وكل هذه التهم محض افتراء، ويستهدف منها ضربي في نشاطي السياسي، وأنا برئ من هذه التهم، وواثقٌ كل الثقة بأن الحكومة لا تملك ضدي من شيء - في إشارة منه إلى أدلة تدينه - قيد أنملة .« وأضاف »إنما استُهدفت سياسياً، بأن حاولوا شراء مواقفي السياسية ورفضت، وأنا أفتخر بأن أقف مع الشعب في قضاياه العادلة، لقد حاولوا شراء الذمة ولكن المبادئ لا تباع، ولكنهم حاولوا الكيد مني، وأنا برئ من هذه التهم جملةً وتفصيلاً.«

ثم أنكر جميع المتهمين التهم الموجهة إليهم ، وافدوا أن الاعترافات قد انتزعت تحت التعذيب باستخدام الصعق الكهربائي في مناطق حساسة في الجسم ، وبتعرية الجسم من الملابس ، وقد طالبت هيئة الدفاع بتقييد أقوال المتهمين ، وعرض المتهمين على طبيب شرعي لفحص آثار التعذيب ، يشار إلى أن بعض المتهمين قد تم تقييد أقواله في محضر النيابة انه تعرض للتعذيب .

وفي خارج المحكمة فرّقت قوات الشغب اعتصاماً سلمياً نظمه أهالي »متهمي الحُجيرة « مقابل مبنى المحكمة الكبرى الجنائية في المنطقة الدبلوماسية بالتزامن مع انعقاد أولى جلسات المحاكمة، وعمدت قوات مكافحة الشغب إلى تفريق المعتصمين باستخدام الهراوات، كما عمدت الشرطة النسائية إلى دفع النساء لفك اعتصامهن.واستخدمت الرصاص المطاطي ومسيلات الدموع ، وقد منعت كثير من الموطنين الذين حاولوا التواجد قرب المحكمة عبر الطوق الأمني ونقاط التفتيش التي تم نصبها حول المنطقة ، وكانت وزارة الداخلية فرضت طوقاً أمنياً في محيط المحكمة »بيت العدل «منذ الساعة السادسة والنصف من الصباح تمهيداً لجلسة المحاكمة التي بدأت في الساعة العاشرة صباحاً، وأغلقت المنافذ المؤدية إلى المحكمة.

وقد شكا كثير من المراجعين لوزارة العدل والشئون الإسلامية من منعهم من الدخول إلى الوزارة لإكمال معاملاتهم، وعبروا عن سخطهم من أسلوب تعاطي قوات مكافحة الشغب مع المواطنين، ووصفوه بـ »الأسلوب الاستفزازي.«

وقد حضرت ممثلة السفارة الفرنسية الجلسة ، كما حضر ممثل جمعية الشفافية وجمعية حقوق الإنسان ، وتم منع ممثل مركز البحرين لحقوق الإنسان .

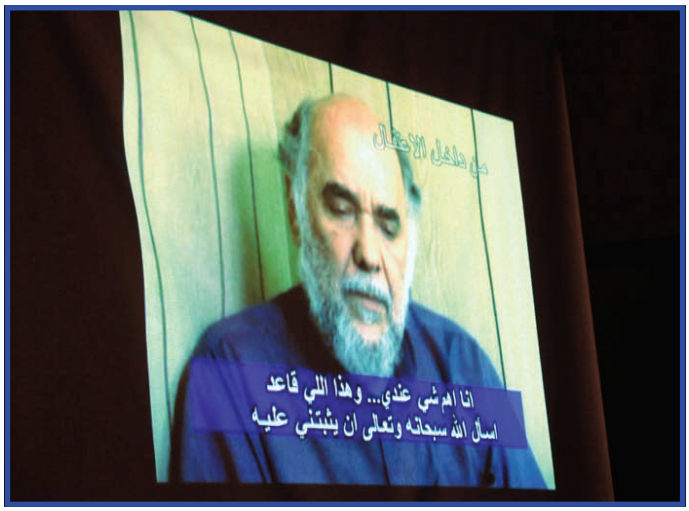

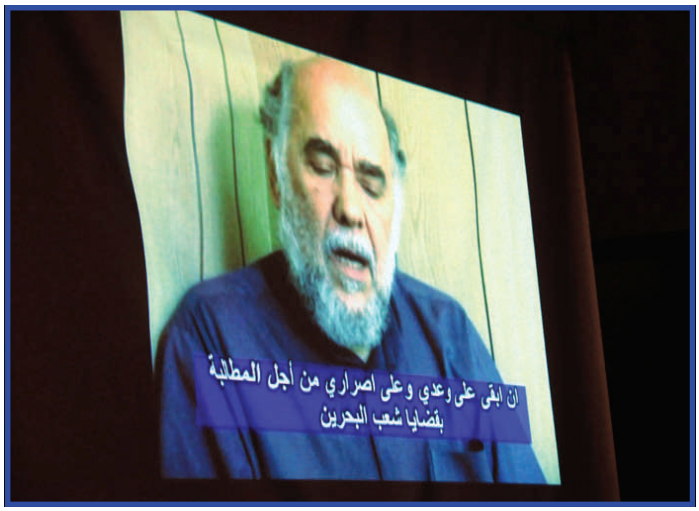

الأستاذ حسن المشيمع ورسالة الصمود والثبات من خلف القضبان

غادة جمشير وحوار مع وزير الداخلية

تلقيت اتصالا من قبل العقيد رياض عيد بوزارة الداخلية صباح الخميس الماضي طالبا مني الالتقاء بوزير الداخلية الساعة الثانية عشر ظهرا في نفس اليوم الموافق 12-2-2009. وبناء على طلبه التقيت بالوزير راشد عبد الله آل خليفة ولمدة ما يقارب الساعة والنصف من الزمان.

قضيتي ونيتهم استهدافي

وفي هذا اللقاء مارس الوزير الضغط على لكي يتم سحب القضية المرفوعة مني ومن أسرتي ضد ما يعتقد بأنها عميلة للمخابرات والتي في وقت سابق قد اقتحمت منزلي من دون استئذان، ومن ثم قامت بتصوير كل أجزاء المنزل من الداخل والخارج، والذي عليه أصدرت مجموعة من المنظمات الدولية بيانات منددة بذلك العمل.

وحال التقائي به قام بتوجيه تهديداته ووعيده في انه سوف يقوم باستهدافي وأسرتي ومحاكمتهم إن لم أقم بسحب هذه القضية ونسيانها تماما. إلا انني قلت له كيف لك أن تقدمني وأسرتي لقضاء غير مستقل وغير نزيه ويرئسه خليفة راشد آل خليفة نائب رئيس المجلس الأعلى للقضاء الحالي وهو الرئيس السابق لمحكمة امن الدولة سيئة الصيت والمسئول عن زج المئات من أبناء البلاد بالسجون في أحداث التسعينات، أم هل ستقدمني وأسرتي للنيابة العامة التي يترأسها خادمكم ومطيعكم علي فضل البوعينين الضابط السابق في وزارتكم والذي اشرف على تعذيب الكثيرون إبان أحداث التسعينات. إن قضائكم ونيابتكم تفتقدان النزاهة والاستقلالية والمصداقية وذلك بشهادة وزارة الخارجية الأمريكية وتقارير منظمات حقوق الأنسان .

وزير الديوان الملكي خالد أحمد آل خليفه

إلى جانب ذلك قد طلب مني الوزير في أن أتوقف عن نشاطي الحقوقي وعن كتابة المقالات وكذلك الكف عن انتقاد سياستهم وسياسة الديوان الملكي ووزيره خالد احمد آل خليفة، وخصوصا المقال عن استحواذ ذلك الوزير على أرض تبلغ مساحتها خمس مليون متر مربع بالقرب من بداية الجسر المفترض مع قطر، وكانت سبب في إيقاف بناء الجسر نظرا للتعويضات الكبيرة التي يطلبها هذا الوزير كتعويض له على مرور الجسر فوق هذه الأرض المستحوذة منه. ورد وزير الداخلية قائلا بان الأرض كانت هبة له من عند ملك البلاد ، وإننا غير عابئين ولا مهتمين ببناء الجسر مع قطر. وانتهيت الحديث مع الوزير في هذا الموضوع بان الأراضي هي ملك لكافة أبناء الشعب أما هو فقد استمر بتهديدي بالانتقام مني ومن أسرتي إن عدت للكتابة والنشاط الحقوقي.

المقداد ومشيمع وبقية النشطاء

طلب مني الكف عن العمل مع النشطاء الحقوقيين وفي أنهم متوجهين بجد لمحاكمة المعارضة قائلا" نحن عدائنا مع الشيعة وهذه العداوة ستستمر طويلا وسنقوم بمحاكمة المقداد ومشيمع وسوف نحبسهم وكل من يقف معهم" ، لكنني أجبته أن الشيعة هم أبناء هذا البلد ولا يمكن معاداتهم، وتعاملكم لهم وللمعارضة كافة ومعي بهذه الطريقة عمل خاطئ غير حكيم، و هذا سيبعد الشعب عنكم وسوف لن يبقى احد في تأييدكم وحتى أبناء السنة التي بدأت تنتشر المعارضة في أوساطهم، وهل ستستمرون في اعتمادكم على المجنسين فقط ؟ وهل ستعتمدون فقط على الأسر والقبائل العربية المجنسة، والتي أوصاكم بها العاني في توصياته الشهيرة والتي أشار إليها صلاح البندر في تقريره، وهل ستعتمدون على أسرة المجالي أردنية الأصل فقط، والتي تسيطر ألان على الإعلام والمخابرات ؟ لكن سعادته استشاط قليلا من ذكري لعائلة المجالي قائلا أن هناك من يريدنا وليس كل الناس تعارضنا.

وتحدثت معه عن العقيد خالد العريفي الذي يعمل بجهاز الأمن الوطني ويقوم بتجنيد الفقراء من أبناء السنة والشيعة للمخابرات، والذي بعضهم يقضي طوال وقته أمام منزلي مستغليين بعض إسطبلات الخيل المشبوهة في منطقة باربار والشاخورة وبعض القرى القريبة، تحت إشراف الرائد عبد العزيز معيوف بالتحقيقات الجنائية.

المهم انتهينا من اللقاء غير الودي بعد ساعة ونصف بتهديده لي وبإصراري في إنني سوف لن أتوقف عن مسئوليتي الحقوقية تجاه أبناء وبنات شعبي.

لماذا اخترت نشر هذا الحوار

انقل حواري هذا لكم من اجل هدفين مهمين أولهما إنني أريد أن ابعث رسالة لسعادة الوزير أو وزير ديوان الملك خالد احمد الخليفة في أن التهديد والوعيد لا يخيفني أو يزعزع شعرة من صمودي وإنما يزيدني نشاط وقوة. والرسالة الأخرى لعامة أبناء الشعب لتكون شاهدة إن حصل لي أو لأسرتي أي سوء أو مكروه من سيكون المسئول عن ذلك.

والسلام

أختكم غادة جمشير

المقاومة المدنية والعصيان .... خرائط تقود المعارضة البحرينية

عباس المرشد

باستثناء حركات معارضة تشكلت في فترة الستينات و تحت ضغوط حركات التحرر الوطني و ما نتج عنها من تأثر واضح بمقولات ماركسية تتعلق بالكفاح المسلح ظلت المعارضة البحرينية وفية تماما للمنهج السلمي في المطالبة و الاحتجاج السلمي. حتى تلك الفصائل المقاومة عسكريا كانت قد أسقطت خيارها العسكري بعد فترة وجيزة من عمرها إذ تحولت بحلول السبعينات إلى قوى سياسية خالصة تنبذ الخيار العسكري و لا تشجع عليه.

رغم ذلك فإن الأجهزة الأمنية لم تكن تأخذ هذه المقومات و التحولات بعين الاعتبار و هي لا تزال تعمل بهاجس الانقلاب العسكري أو التحضير للثورة الشعبية فأرشيف المخابرات العامة وجهاز الأمن الوطني الحالي يحتوى على ملفات لأكثر من خمسة عشر قضية تخص مجموعات متهمة بمحاولة قلب النظام السياسي آخرها قضية ما يعرف بقضية الحجيرة حيث يوجه جهاز الأمن الوطني التهمة لحوالي ثلاثين شخصا بقيادة داعية السلام المعارض حسن مشيمع و تشير التفاصيل التي كشف عنها جهاز الأمن الوطني أن الأستاذ المشيمع قد خطط لقلب النظام عبر هؤلاء الثلاثين الذين تلقوا تدريبات عسكرية في منطقة الحجيرة في سوريا.

شوايا الشام مجندون طائفيا

منطقة الحجيرة التي يشير إليها ملف القضية، منطقة مكتظة بالسكان تقع في الجانب الشمالي لمرقد السيدة زينب و عادة ما يقوم الشيعة بزيارة مرقد السيدة زينب بشكل دائم حيث تصل أرقام الزائرين سنويا إلى أكثر من 70 ألف بحريني و العارف بجغرافية المنطقة و طبيعتها السكانية و السياسية يعرف جيدا أنها منطقة مكشوفة سياسيا و لا يمكن التخطيط فيها لأي عمل سياسي أو عسكري فالسكان شبه الدائمون فيها هم من العراقيين و اللاجئين الفلسطينيين لذا فإن المخابرات السورية و قطاع واسع من عناصر الاستخبارات الأخرى لا تسمح لأي نشاط فيها. و عندما انتقلت بعض فصائل المعارضة البحرينية في ثمانينات القرن الماضي إلى سوريا، اتخذت خيارا واضحا و صريحا حول تجميد نشاطها العسكري إن وجد و الاكتفاء بالحضور السياسي الخالي من الأنشطة المعلنة مكتفية بما تقوم به عناصرها في بيروت أو مناطق أخرى من العالم. و قد حدث أن قامت الحكومة السورية باعتقال

التتمة صفحة 6

اعتصام وإضراب عن الطعام لشخصيات ورموز معارضة احتجاجا على التدهور العام في البلاد

اصدرت مجموعة من الرموز العلمائية وبعض الشخصيات الحقوقية بيان أعربت فيها عن استنكارها إلى الاعتقال الذي طال أمين عام حركة حق الاستاذ حسن المشيمع والشيخ محمد حبيب المقداد ، وكثير من الشباب على خلفية ما بات يعرف بقضية الحجيرة ، وجاء في البيان احتجاجا على التدهور العام في البلد ، فقد عزمت الرموز والشخصيات العلمائية على القيام بالاعتصام والاضراب عن الطعام في منزل الاستاذ عبدالوهاب حسين يبدأ بتاريخ 13 فبراير 2009 ، وأنتهى في 24 فبراير 2009 ، وقد تضامنت مختلف المؤسسات والجمعيات السياسية والرموز العلمائية مع الاعتصام ،فقد أصدر المجلس العلمائية بيان دعم ومساندة مع زيارة إلى المعتصمين ، واشاد سماحة السيد عبد الله الغريفي بسلمية الخطوة ودعمها ، واوفدت كل من جمعية وعد الديمقراطي وجمعية التجمع الديمقراطي وجمعية أمل الاسلامية ومجلس شورى الوفاق ووفود تضامنية من جميع قرى ومناطق البحرين ، حضرت وألقت بيانات التضامن وأشعار المساندة ، للمعتصمين المضربين عن الطعام .

وقد أنعكست هذه الفعالية في الصحافة والفضائيات العالمية حيث كشفت مدى التدهور العام في البلاد وعودة القبضة الأمنية والاعتقالات والتعذيب في السجون والمسرحيات الامنية التي يراد منها اعتقال النشطاء والمدافعين عن حقوق الإنسان

وفي اليوم الختامي أحتشد أكثر من 10 آلاف من المواطنين حيث ارتفعت الاصوات بالصلاة على محمد وآل محمد حين صعدت الشخصيات المعتصمة والمضربة عن الطعام على المنصة بالنويدرات وهتفت الجماهير بأعلى اصواتها مرددة " سير يا مشيمع كل الشعب وياك"

وبعد تلاوة آية من القرآ ن الكريم كانت هناك كلمة لجمعية وعد القاها ابراهيم شريف شدد فيها على أن من سرق البحار ومن سرق الأموال العامة لم يوضع في السحن ، ومن أنقلب على الدستور هي السلطة في 73 وفي 2002 . ومن ثم كلمة لجمعية العمل الاسلامي القاها فهمي عبدالصاحب الذي قال أن جمعيته تساند المعتصمين في خطواتهم وأخيراً كلمة لموسى الانصاري لجمعية الاخاء، الذي قال أن من سرق 2 مليار دينار من شركة ألبا حر طليق من يطالب بالاصلاح معتقل في السجون .

ثم قام الشيخ عبدالجليل المقداد بقراءة البيان الختامي للفعالية حيث جاء فيه أن الشعب مستضعف يتوق للعيش في ظل العزة والكرامة والحرية والاصرار على المطالبة بحقوقه مقابل ما يقوم به النظام من استخدام الورقة الامنية لإخماد الحركة المطلبية.

حيث قام النظام باصدار دستور المنحة والذي خالف حتى بمواده بنود ميثاق العمل الوطني وكثرت سرقة الأراضي والتجنيس السياسي واصدار القوانين التي تقيّد الحريات.

وعليه يرى المعتصمون ضرورة القيام بالتصدي لتلك التجاوزات والسعي من أجل التصحيح والاصلاح من خلال التحرك الشعبي السلمي المنظم والفاعل مؤكدين مجدداً استعدادهم للتضحية مهما بلغت.

ثم جاء في البيان تأكيد لفقدان النظام شرعيته بعد الانقلاب على دستور 73 وميثاق العمل الوطني وما حدث من تداعيات خطيرة للتجنيس السياسي الممنهج وما يمارسه النظام من تمييز طائفي.

هذا وعلى الرغم من تمسك المعتصمين والمضربين بمبدا الحوار الجاد مع النظام إلا انهم يرفضون الدخول بأي حوار يكون الشعب فيه هو الطرف الضعيف.

ووجهوا نداء للجماهير بضرورة التمسك بوحدة الكلمة ورص الصف والتمسك بالعمل المشترك وتجنب الفرقة والشتات لما للجماهير من دور محوري والاستمرار مواصلة الحركة المطلبية ، وممارسة كافة صور المطالبة المشروعة والاحتجاجات السلمية مع مساندة العلماء ورجال الدين والخطباء حتى تحقيق المطالب.

وقد ضم البيان المطالب الأساسية وأولها دستور جديد يتسم بالشرعية الشعبية ويضمن تداول السلطة ، واستقلالية السلطات الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية) وسلطة تشريعية منبثقة عن نظام انتخابي عادل تمثل الشعب تمثيلا حقيقيا ، ونظاما تعدديا قائما على حرية العمل الحزبي ، وإصلاح القضاء وضمان حياديته ، وصيانة كافة الحقوق الطبيعية للمواطنين .

ضمان ممارسة الحريات الدينية وكافة الحقوق مع حل جهاز الأمن الوطني وايقاف التجنيس السياسي وتوفير فرص العمل لكل المواطنين ومكافحة الفساد وتحقيق العدالة والمساواة.وأخيراً اطلاق سراح جميع المعتقلين وعلى راسهم الأستاذ مشيمع والشيخ المقداد.

وفي نهاية البيان جاءت الخطوات القادمة والتي تتركز بالقيام بزيارات للمناطق والاتصا ل بالرموز والشخصيات القيادية للتشاور معها.

وكتابة رسالة للملك يتم من خلالها التأكيد على المطالب وسلميتها مع ايصالها لكافة الأطراف المحلية والخارجية.

وفي الختام قدم المعتصمون شكرهم لجميع الرموز

العلامة الشيخ عبد الجليل المقداد يلقي البيان الختامي للاعتصام

احتشد أكثر من 10 آلاف من الموطنين لسماع البيان الختامي

البحرين: تصاعد التمييز الطائفي وتقييد حرية الممارسة

البحرين: 14 فبراير 2009م
مركز البحرين لحقوق الإنسان

في سياق نهج التمييز الطائفي المتصاعد الذي تمارسه السلطات في البحرين، وفي تصعيد جديد ينال من الحرية الدينية للمواطنين الشيعة، أصدرت وزارتا العدل والشئون الإسلامية والداخلية الأوامر بمنع الصلاة والخطابة مساء كل جمعة في مسجد الإمام الصادق بالعاصمة المنامة. وقد تم تنفيذ القرار بأن قامت أعداد كبيرة من قوات الامن الخاصة، المكونة من مرتزقة غير بحرينين، بمحاصرة المسجد وذلك عصر يوم الجمعة الموافق 12 فبراير 2009م. ويقيم صلاة الجماعة مساء كل يوم جمعة الشيخ عبد الهادي المخوضر خلفاً للناشط المعروف حسن المشيمع الأمين العام لحركة الحريات والدمقراطية "حق".

وكانت الحكومة قد اعتقلت منذ الاثنين الموافق 26 يناير الماضي حوالي عشرين من الناشطين من بينهم ثلاثة من قيادات حركة حق، ووجهت لهم تهما من بينها تأسيس تنظيما غير مرخص يسعى للتحريض ضد نظام الحكم ويحث على كراهيته، ولكن الاعتقالات والتهم شملت فقط الاعضاء المنتسبين للطائفة الشيعية ولم تشمل الاعضاء القياديين الآخرين في ذات الحركة المنتسبين للطائفة السنية.

وكان قد سبق منع الصلاة في المسجد الشيعي صدور قرار وزاري رقم 2 لسنة 2009 لوزير العدل والشئون الإسلامية تمحور حول ضبط الخطاب الديني، والذي يعتقد بأنه يستهدف تقييد محتوى الخطب والبرامج في المؤسسات الدينية الشيعية دون غيرها، حيث أن الخطابة في مساجد الطائفة السنية محكوم بالتوافق مع المؤسسة الرسمية، خلافا للخطاب في المؤسسات الشيعية من مساجد ومآتم والتي ظلت مستقلة ماديا وسياسيا منذ امد بعيد. في المقابل تلقى المركز شكاوى كثيرة بان السلطة تغض الطرف عن خطباء ذوي توجه سلفي طائفي متطرف يدفعون البلاد، من خلال خطبهم، نحو التصادم الطائفي بل تقوم بتغيير مواقعهم حسب حاجتها وتدفع لهم رواتب شهرية على خطاباتهم التحريضية والتكفيرية التي تحض على كراهية الشيعة. وفي مقدمة هذه النوعية من الخطباء- عضو البرلمان السابق والحالي والقريب من ديوان الملك - جاسم السعيدي، والذي انتشرت خطاباته التي توصم الشيعة بأنهم صهاينة .

وتتزامن هذه السياسة في التضييق على الحريات الدينية مع توجه وزيرة الإعلام الجديدة الشيخة مي آل خليفة- أحد أفراد الأسرة الحاكمة- بإغلاق عدد كبير من المواقع الإلكترونية الشيعية، والتي تشمل مواقع ومنتديات حوارية تعنى بالشئون الدينية والثقافية والاجتماعية والسياسية، أو تلك المرتبطة بالمناطق والقرى الشيعية. وفي المقابل تعمل اجهزة السلطة على التغاضي عن المواقع الإلكترونية والحوارية التي تعمل على الإساءة للمواطنين الشيعة ومعتقداتهم الدينية والسياسية، والتحقير والاستخفاف بهم وسبهم وشتمهم والتحريض على كراهيتهم. ويعتقد بأن تمويل وإدارة تلك المواقع يتم من قبل إدارة الإعلام الخارجي التابعة لوزارة الإعلام، ضمن شبكة سرية كشف عنها مستشار الحكومة السابق الدكتور صلاح البندر. وتعمل هذه الإدارة ظاهريا كجزء من وزارة الإعلام إلا أن عملها اقرب ما يكون بجهاز الأمن الوطني (المخابرات)، وتعمل على تشويه صورة المواطنين الشيعة على الصعيد الإقليمي والدولي مستخدمة الأساليب والتقنيات الحديثة. ويرأس هذه الإدارة الشيخ عبد الله بن أحمد آل خليفة النائب السابق لرئيس جهاز الأمن الوطني (المخابرات)، كما يرأس جهاز الأمن الوطني الحالي الشيخ خليفة بن عبد الله ال خليفة- الرئيس السابق لنفس الإدارة بوزارة الإعلام.

ومن جانب آخر، يقوم العديد من المنتسبين (من صحفيين وصحفيات) للصحف المحسوبة على المؤسسة الحاكمة، في الإساءة إلى الشيعة ومعتقداتهم وتشويه صورتهم أمام الرأي العام المحلي والدولي، والتحريض على كراهيتهم. ومن أجل ذلك، قامت السلطة في البحرين بجلب الكثير من الصحفيين العرب والمستشارين الإعلاميين من بعض الدول العربية منها جمهورية مصر العربية والأردن، ومن ثم قامت بمكافأتهم على هذا الدور من خلال توطينهم ومنحهم الجنسية البحرينية، وقد نشر المستشار السابق للحكومة عن تفاصيل ووثائق تتعلق بذلك.

وكانت السلطة في شهر يناير الماضي قد استخدمت القوات الخاصة لنزع الشعارات والاعلام السوداء التي يعلقها الشيعة عادة في مؤسساتهم ومناطقهم في مناسبة عاشوراء الدينية. وقد قامت بعض عناصر القوات الخاصة بتمزيق تلك اللافتات والشعارات أمام الناس من أجل استفزازهم وبيان الاحتقار لمعتقداتهم، وجرى ذلك في كل من قرى الدير وكرزكان والمصلى والبلاد القديم. (انظر الصورة المرفقة)

ويعرب مركز البحرين لحقوق الإنسان عن قلقه البالغ تجاه التصعيد الأمني المتواصل وفي اطار طائفي باستهداف المواطنين الشيعة على جميع الميادين، ويخشى المركز بأن سياسة السلطة الطائفية ربما تدفع البلاد إلى مزيد من التدهور في الاستقرار العام.

النيابة تواجه أحد المعتقلين باعترافات مفبركة بادعاء أنها مأخوذة من عمران

16 فبراير 2009

يعبر مركز البحرين لحقوق الانسان عن قلقه الشديد لادراج اسم عضو مجلس ادارته المدافع عن حقوق الانسان عباس عبدالعزيز العمران ضمن لائحة الاتهام التي احالتها النيابة العامة بتاريخ 10 فبراير 2009 الى المحكمة الكبرى الجنائية في القضية رقم 1403/2008 وذلك بتهم تتعلق بادعاء الكشف عن "مخطط ارهابي" . وهذه ليست المرة الأولى التي يتم استهداف عباس العمران بسبب نشاطه في مجال حقوق الإنسان وخصوصا في لجان ساعد المركز على تأسيسها منها لجنة العاطلين ومتدني الأجر ولجنة الشهداء وضحايا التعذيب و لجان أهالي المعتقلين. ويذكر أن عباس العمران يحمل عضوية مركز البحرين لحقوق الانسان منذ السنة الاولي لتاسيسه في عام 2002 وقد اصبح عضوا في مجلس ادارة المركز منذ اكتوبر 2008. ويعتقد المركز بأن استهداف عباس العمران عائد الى نشاطه المتواصل والفاعل في مجال حقوق الانسان.

ويستغرب المركز بأن النيابة العامة - التي قامت باعتقال عدد كبير من المتهمين في هذه القضية والتحقيق معهم منذ 16 ديسمبر الماضي - لم تقم في اي وقت باستدعاء عباس عمران أو حتى الاتصال به، وسافر عبر مطار البحرين بشكل عادي الى لندن مرتين بتاريخ 18 ديسمبر 2008 ومبعثا من قبل المركز في تاريخ 28 يناير 2009 ، ولم ترسل له النيابة استدعاء حتى تفاجأ بنشر اسمه ضمن لائحة الاتهام المؤرخة في 10 فبراير وتحويله للمحاكمة مع الآخرين. ويستغرب المركز بان النيابة العامة – وفقا لاحد المحامين - قد واجهت احد المعتقلين وهو الشيخ محمد حبيب المقداد بافادة تدينه ادلى بها عباس عمران، والحال ان عباس لم يتم اعتقاله والتحقيق معه، مما قد يدل على اساليب غير نزيهة يتم اللجوء لها في الضغط على المعتقلين.

وقد تم تشكيل التهم في هذه القضة بناء على قانون العقوبات لعام 1976 والذي يقيد الحريات ويعاقب على ممارستها، وقانون الارهاب لعام 2006 والذي تصل فيه عقوبة بعض التهم الموجهة الى الحكم بالحبس المؤبد كما في المادة السادسة من القانون.

المقاومة المدنية و العصيان تتمة ص 3

المهندس عبد الرحمن النعيمي في العام 1990 نظرا لمعارضته الصريحة للحرب الأمريكية لتحرير الكويت و لكنها أي الحكومة السورية سمحت له بالبقاء بمعية عناصر معارضة أخرى من الجبهة الشعبية و من جبهة التحرير الوطني البحرانية و عناصر من الجبهة الإسلامية في سوريا وهو ما يثير غضب أجهزة الاستخبارات البحرينية و حنقها ضد الحكومة السورية. بعض المراقبين يعتقدون أن قيام حكومة البحرين بتجنيس ما يطلق عليهم بالشوايا في سوريا و الجلف في البحرين (السورين من مناطق دير الزور و البوكمال و من البادية) بكثرة ما هو إلا انتقام من التسهيلات التي كانت سوريا تقدمها لما تعتبرهم ضيوفا على أرضها و تعتبرهم حكومة البحرين منشقين و معارضين. و من المعروف بأن الشوايا هم فئة مكروهة في الأوساط الحضرية السورية و الكثير من هؤلاء الشوايا يكرهون النظام السوري الحاكم انطلاقا من خلفيات طائفية كونهم يمثلون قبائل سنية ترفض وجود العلويين في جهاز الدولة. لقد وجدت حكومة البحرين في هذه الفئة ملاذا مناسبا لتحقيق أغراضها السياسية المتعددة فهي تضغط على الحكومة السورية من خلال تجنيس هؤلاء و إعطائهم الجنسية البحرينية بطرق ميسرة و في الوقت نفسه يمكن لحكومة البحرين استثمار الحنق الطائفي المثار عندهم وتوجيهه نحو السكان الشيعة في البحرين الذين يشكلون أكثر من 60 % من السكان المحليين.

ميثاق العمل الوطني و بوصلة الانحدار

رغم أن ميثاق العمل الوطني سنة 2001 قد أراح الحكومة من وجود معارضة في الخارج إلى حد شبه نهائي إلا أن الأجهزة الأمنية زادت قسوة و كشرت عن أنياب جديدة أعادت الثقوب التاريخية و الصفحات السوداء إلى واجهة الأحداث السياسية من جديد. فالإضافة إلى الترسانة القانونية الإكراهية و المتعارضة مع مبادئ حقوق الإنسان لجأت الأجهزة الأمنية إلى استحداث مليشيات رسمية بلباس مدني تطارد المحتجين و تطلق عليهم الرصاص و تقوم باعتقالهم. و مع أنه لا توجد أرقام توضح حجم اعتماد الأجهزة الأمنية على هذه الميلشيات المدنية إلا أن الغالب على تشكليها عناصر عراقية و في بعض الأحيان يصعب التفريق بين لجهة أهالي دير الزور و الجهة العراقية، ومهما يكن فإن أعمالهم الوحشية كانت كفيلة بتأليب الرأي العام ضد هذه الميلشيات وقد حاول وزير الداخلية نفي الموضوع غلا أن الصور و مقاطع الفيديو التي بثت على موقع اليوتيوبكانت كفيلة بتراجع الأجهزة الأمنية عن استخدامها بعض الوقت و يؤكد شهود عيان و صور التقطت في الأحداث الأخيرة التي رافقت انعقاد محاكمة الأستاذ حسن مشيمع عودة الميلشيات المدنية مجددا.

ازدياد القبضة الأمنية و انخفاض الأسهم السياسية لدعاة المشاركة و الإصلاح من الداخل و قيام الأجهزة الأمنية باعتقال شخصيات سياسية معروفة على النطاق المحلي و الدولي جعل من موضوع إعادة قراءة الخرائط السياسية و سبل المواجهة موضوعا مثارا داخل الأوساط المهتمة و الأوساط المتضررة من بطش الأجهزة الأمنية و من انسداد الأفق السياسي. في إشارة واضحة إلى أن ميثاق العمل الوطني فقد بريقه و فقد معه شرعية الهدنة السياسية مع الحكومة، إذ أضحى الوضع ملتهب جدا و معرض للانفجار في أي لحظة تحت وطأة مفاجآت لا يبدو أن الحكومة و بعض الأطراف السياسية قد أخذتها في حساباتها داخل البازر السياسي.

االحاكم وديوانه يحكمان الخناق

قبل أن يجتمع ملك البلاد بالأستاذ حسن مشيمع في لندن قبل حوالي السنة كان الديوان الملكي قد أقفل باب الحوار و اللقاءات مع الأطراف السياسية المعارضة الأخرى و بالأخص جمعية الوفاق الوطني صاحبة أكبر كتلة نيابية. التسريبات من ذاك الاجتماع لم تكن كثيرة لكن المشيمع و بعد عودته من لندن حذر من مغبة التعويل على هذا اللقاء كما حذر من أي قراءة لا تعيد دفة القرار السياسي إلى مسارها الصحيح. وقتها نقل المشيمع عن الملك أنه قال لهم أن له رجال مخلصون جدا يعتمد عليهم بشكل كلي في إدارة أمور البلاد و خص منهم رئيس جهاز الأمن الوطني الذي كان سفيرا في لندن و وزير الداخلية و رئيس الديوان الملكي. لم يهمل السادة المشيمع مهلة أكثر من عام حتى تم اعتقاله بطريقة مخالفة للقانون بعد أن رفض المثول أمام النيابة العامة قبل أن تحدد له نوعية التهم الموجهة إليه و سبب الاستدعاء و اشتراط تنظيف القضاء و ضمان نزاهته.

بعد الاعتقال و إتمام المهمة بشكل ناجح شهدت البحرين موجة من الاضطرابات التي لا تزال مستمرة و يتوقع البعض تصاعد وتيرتها في الأيام المقبلة و لكن بطريقة مختلفة. موقف الديوان الرافض للحوار مع القوى السياسية المعارضة يرتهن إلى عدة معطيات أبرزتها الأحداث الأخيرة و هي بحسب المراقبين تتمثل في :

1- قدرة الأجهزة الأمنية على السيطرة حاليا على سير الأحداث، فما يحدث حاليا لا يقاس بما كانت عليه الأحداث المضطربة في فترة التسعينات وهي فترة تمثل شبحا مخيفا للأجهزة الأمنية التي ستكون على استعداد تام بقبول الحوار متى ما لاحت بوادر التصعيد ناحية تلك الفترة.

2- قدرة الأجهزة الأمنية على إحداث مسافة ملموسة بين فرقاء المعارضة و استفادتها من هذا الخصام في تمطيط فترة الاعتقال و استمرار عملية الاعتقالات بشكل متواصل.

3- تمنع القوى الكبرى في المعارضة عن استخدام الخيار الشعبي الضاغط و محاولتها الجادة في استنفاذ فرص الأدوات السياسية الحالية، فمتى ما دخلت جمعية الوفاق و المجلس العلمائي بشكل أقوى على خط المواجهة فإن الأجهزة الأمنية ستراجع سياساتها و تجبر على تسليم الأمور إلى السياسيين.

4- استفادة الأجهزة الأمنية من متغيرات المحيط الدولي و انشغال دول الضغط المركزية بالأزمة الاقتصادية، في تمرير أجندة القبضة الحديدية و الاستفادة على وجه الخصوص من الدعم الدولي لحكومة البحرين أمام بعض الاثارات الإيرانية التي أثيرت مؤخرا.

هذه المعطيات و معطيات أخرى ترى فيها حكومة البحرين أنها في مأمن من أي توتر يطيح بخطة الأجهزة الأمنية و يبرر لها الاستخدام المفرط للقوة بشكل دائم، كما يجعلها ملهوفة و بشغف للانتقام من بعض رموز المعارضة.

في المقابل فإن حكومة البحرين تواجه ضغطا مكثفا من قبل منظمات دولية على رأسها منظمة العفو الدولية و منظمة حقوقية أخرى كانت قد رفعت مذكرات تطالب بمحاكمة بعض رموز النظام لارتكابهم جرائم تطهير طائفي في البحرين إشارة إلى انتهاك حقوق الطائفة الشيعية في البحرين و وضعها تحت التمييز الواضح.

مقاومة مدنية و خطوات تصعيدية

أمام انسداد الأفق السياسي و أمام تدهور الوضع الأمني و السياسي في ظل سوق اقتصاد عالمي متعثر و أزمته الخانقة، ربما حان الوقت لعقول المعارضة أن تعيد بناء خرائطها السياسية و أن تبتكر لها منهجا مقاوما يضمن لها التوصل إلى تسويات سياسية و في الوقت نفسه يعبدها عن دفع كلفة عالية قد لا تتحملها قواعد المعارضة الشعبية.قد لا تبدو الصورة واضحة لما ستقبل عليه المعارضة من خطوات تصفها عادة بالتصعيدية و تصر على سلميتها، إلا أن رسالة تحذيرية لم يكشف عن مصدرها كانت قد بعثت إلى بعض القطاعات التجارية قد ترسم جزءا من الصورة التي ستكون عليها المقاومة المدنية فحوى هذه الرسالة أن استمرار عملية الاعتقال و تمنع الديوان الملكي عن قبول مبادرات الحوار الوطني من شأنها أن تدفع بالبلاد إلى مزيد من الاشتعال و الاضطراب الأمني في الفترة المقبلة، أما الهدف منها فهو بالتأكيد محاولة الطلب من هذه القطاعات ممارسة الضغط على الحكومة للاستجابة لمبادرات الحوار تجنبا لتكبد مزيد من الخسائر التي ستضاف حتما إلى خسائر الأزمة الاقتصادية. أما الجانب الشعبي فهو يقترح على القيادات السياسية الأخذ بأساليب المعارضة في لبنان و على رأسها قطع الطرق و الاعتصامات الدائمة.

لقد برهنت المعارضة البحرينية على صلابتها في المنهاج السلمي في المطالبة السياسية و أبدت صلابة أخرى في مواجهة عنف السلطة وهي الآن لا تمتلك ما تخسره سوى ثقة جماهيريها التي تطالبها بمزيد من تفعيل الخيارات المؤجلة و رص صفوف المعارضة.

أبعاد محلية وإقليمية للتوتر الأمني في البحرين

ليس من قبيل المبالغة القول بأن البحرين تمر هذه الأيام بواحدة من أخطر مراحل وجودها السياسي المعاصر، ومن المستبعد ان تنتهي الازمة السياسية الداخلية المتفاقمة بدون حصول تغييرات جذرية في نظام الحكم القائم.

ومن مصاديق الازمة الحالية اعتقال عدد من الرموز البارزة في المعارضة والاعلان عن تقديمهم للمحاكمة في 23 شباط (فبراير)، بتهم 'التخطيط لقلب نظام الحكم' و'الانتماء الى جماعة محظورة'.

في مثل هذه الايام قبل سبعة اعوام وبالتحديد في 14 شباط /فبراير، حدث الشرخ العميق بين الشعب ممثلا بالمعارضة بكافة اطيافها الايديولوجية والمذهبية والنظام الحاكم. السبب المباشر كان اعلان الشيخ حمد عن دستور جديد كتب تحت اشرافه، بديلا للدستور الذي كان قد مضى عليه آنذاك قرابة العقود الثلاثة، والذي كان دستورا توافقيا بين الطرفين، ناقش مسودته وأقرها المجلس التأسيسي الذي انتخب أغلب اعضائه، جاء ذلك الدستور استجابة لرغبات المواطنين التي عبروا عنها امام لجنة دولية بعثتها الامم المتحدة في 1970 لاستمزاج آراء اهل البحرين حول مستقبل النظام السياسي في مرحلة ما بعد الانسحاب البريطاني المزمع في 1971، وتخلي ايران الشاه عن المطالبة بالبحرين. فكان هناك اجماع على قيام دولة مستقلة محكومة بالتراضي بين العائلة الحاكمة والمواطنين. وفي إثر ذلك تم انتخاب مجلس تأسيسي تمخض عنه دستور توافقي دائم، يحدد حقوق كل طرف ومسؤولياته، وينظم الممارسة الانتخابية عبر مجلس وطني ينتخب اعضاؤه. ولكن التجربة لم تدم طويلا، فسرعان ما قررت العائلة الحاكمة في 25 آب/ اغسطس 1975 حل المجلس الوطني وتعليق العمل بمواد الدستور التي تنظم الممارسة الانتخابية. ودخلت البلاد في إثر ذلك دهاليز مظلمة من التوتر السياسي والامني استمر 25 عاما، وتخللته انتفاضة التسعينات العملاقة. وبعد وفاة الأمير السابق، الشيخ عيسى في 1999، وتسلم نجله، الشيخ حمد، مقاليد الحكم، اعتقد الكثيرون ان عهدا جديدا من الاصلاح السياسي سوف يؤدي الى الامن والاستقرار. ولكن قرار الغاء الدستور قضى على تلك الآمال، وأعاد الاوضاع الامنية الى ما كانت عليه خلال ما اصطلح على تسميته 'الحقبة السوداء' التي امتدت ربع قرن.

وتحسبا لموجة الاحتجاجات المتوقعة في 17 كانون الأول (ديسمبر) الماضي، قامت العائلة الحاكمة بخطوة استباقية، فاعتقلت مجموعة من الناشطين قبل ذلك الموعد، وتواصلت الاعتقالات بعد الاحتجاجات الواسعة التي تواصلت بعد ذلك للمطالبة بالافراج عن المعتقلين السياسيين. وفيما خلت السجون من ذلك النوع من السجناء في الاعوام الخمسة الاولى من العقد الحالي، فسرعان ما اعيد فتح بواباتها لاستقبال معارضي النظام. وأضيف بذلك شعار آخر للمتظاهرين والمحتجين يطالب بالافراج عن السجناء السياسيين. مع تواصل التوتر السياسي وتصاعد فعاليات المجموعات التي رفضت العمل ضمن اطر الدستور الجديد، قرر النظام اتخاذ قرار حاسم بضرب معارضيه بشكل قاس. فجاء قرار اعتقال ثلاثة من الرموز الكبيرة للمعارضة، بعد تهيئة استمرت بضعة اسابيع، في وسائل الاعلام والتصريحات الرسمية واللقاءات الخاصة.

وعندما اعتقل كل من الاستاذ حسن مشيمع، الامين العام لحركة 'حق' وهي التجمع الوحيد الذي يضم كافة اطياف المجتمع البحراني (اسلاميين وليبراليين، شيعة وسنة) والدكتور عبد الجليل السنكيس (الناطق باسم الحركة) والشيخ محمد حبيب المقداد (عالم دين عرف بجرأة طرحه السياسي)، بدأ فصل جديد من التوتر تتواصل مشاهده يوميا حتى كتابة هذا المقال. ولكن الملاحظ هذه المرة وجود ارضية شعبية داعمة للتحرك السياسي الذي يهدف لتحقيق تنمية سياسية حقيقية واقامة نظام دستوري يمارس قدرا من الديمقراطية ويحترم حقوق الانسان ويسمح بالحريات العامة.

جاء ذلك بعد تراجع المشروع السياسي للشيخ حمد، واقرار قوانين اعتبرتها المنظمات المحلية والدولية مؤشرا سلبيا. وبلغ تراجع اوضاع الحريات والقمع مستوى دفع مؤسسة 'ايكونوميست' التي تصدر سنويا 'معيار الديمقراطية' لمنح البحرين في استطلاعها الاخير الذي نشرته الشهر الماضي درجة 130 في الجدول الديمقراطي من مجموع 160 دولة شملها القياس (الدرجة 1 للدولة الاكثر ديمقراطية، و160 لأقلها). وجاء التصنيف في ثلاثة مستويات: ديمقراطية، وشبه ديمقراطية وتسلطية. ووضعت البحرين في الخانة الاخيرة. واذا اضيف لذلك التقارير الدولية الكثيرة التي صدرت في الاسابيع الثلاثة الأخيرة عن منظمة العفو الدولية وهيومن رايتس ووج والفيدرالية الدولية لحقوق الانسان وفرونت لاين وآيفكس، وعشرات منظمات المجتمع المدني العربية، فان الصورة تتضح بشكل أجلى وتكشف اوضاعا سياسية مضطربة تفسر جانبا مما يحدث يوميا في شوارع القرى والمدن البحرانية.

المعارضة للمحكمة خاطبت المحكمة الجنائية الدولية والمتخصصون بدأوا دراسة قضية تهم الإبادة والتطهير العرقي ضد شخصيات بحرينية

في الاسبوع الماضي عقدت 'مجموعة الشرق الاوسط' التي تضم الاساتذة المختصين بشؤون المنطقة بالجامعات المنضوية تحت 'جامعة لندن' ندوة حول دول مجلس التعاون، وكان واضحا من خلال المحاضرات والبحوث التي نوقشت تعمق الشعور بالتخلف السياسي في اغلب هذه الدول، وعجزها عن مواكبة المسيرة الانسانية نحو الانفتاح والحرية. اما المتحدث حول الاوضاع السياسية في البحرين فقد قدم للحاضرين تقريرا فيه شيء من التفصيل للاوضاع في هذا البلد الذي اعتبر بعض الغربيين تجربته في بداياتها 'واعدة' ولكنهم بدأوا يراجعون مواقفهم بشكل جاد. وقد دفع هذا التراجع السياسي والامني وعلى صعيد حقوق الانسان العديد من السياسيين والاقتصاديين للتفكير العميق في الطريقة المثلى للتعاطي مع هذه المستجدات. فالتقارير التي صدرت في الفترة الاخيرة عن الجهات الحقوقية الدولية رسمت صورة كالحة لأوضاع حقوق الانسان في البحرين، مؤكدة ممارسة التعذيب على نطاق واسع، وسوء المعاملة. وتؤكد هذه التقارير افادات الضحايا التي تنشر بشكل يومي في الملتقيات الالكترونية العديدة التي اصدرت الحكومة الشهر الماضي قرارا بحجب اغلبها، وطلبت من شركات الاتصالات حجبها بشكل كامل حتى من خلال شركات الواسطة 'بروكسي'. الامر الذي يزيد من غضب الحكومة قدرة المعارضة على اختراق تلك الحواجز، ووصولها الى مؤسسات دولية كبرى ومنها المحكمة الجنائية الدولية (مركزها روما). وتشير المعلومات الى وجود قضية خطيرة ضد بعض الشخصيات المتنفذة في الحكم بتهم الابادة والتطهير العرقي، بدأ المتخصصون بالمحكمة دراستها عن كثب.

الوضع البحراني الى أين؟ لماذا لم تقحم السلطات البحرينية اسم ايران هذه المرة في القضايا الامنية والسياسية؟ ولماذا إقحام اسم 'سورية' تحديدا في هذا الوقت؟ ولماذا رفضت السلطات السماح لمحامين دوليين ومنظمات حقوقية بحضور جلسات المحاكمة المرتقبة الاسبوع المقبل؟ ومن المسؤول عن تفويت فرصة ذهبية لتحقيق وئام داخلي بين ابناء البحرين والحكومة التي ترأسها عائلة آل خليفة؟ هذه التساؤلات مشروعة ولكن أحدا لا يستطيع الاجابة عليها خصوصا مع الطوق المعلوماتي والامني الذي فرضته السلطات على النشطاء، واعتقلت العشرات منهم بسبب تصريحاتهم ومواقفهم السياسية. رموز المعارضة يؤكدون استمرار حركتهم المناهضة للحكم بشكل سلمي ضمن إطار ما يسمونه 'المقاومة المدنية'. وعلماء الدين الكبار الذين اعتادوا تجنب الخوض في القضايا السياسية انحازوا هذه المرة الى جانب المعارضة، بدعواتهم المتواصلة لاطلاق سراح السجناء السياسيين من جهة والدعوة لكتابة دستور عقدي بين الشعب والحكم، على غرار الدستور الذي ألغاه الشيخ حمد قبل سبعة اعوام. وهكذا تبدو الذكرى السابعة لتلك الخطوة حالكة في نظر الكثير من المواطنين، ومليئة بالكثير من الاحباط، ليس لدى البحرانيين فحسب، بل للقوى الليبرالية التي كانت تبحث عن 'انموذج' عملي لديمقراطية ناهضة في بلد عربي مارس القمع عقودا. المعارضة البحرانية كررت مرارا انها لا تنتظر دعما من احد، بل تسعى لتحقيق مطالبها بالنضال الوطني الحر، المنطلق من ارضية المقاومة المدنية البعيدة عن العنف مع الاصرار على المطالب والصمود امام القمع والاستبداد.

بقلم : د.سعيد الشهابي

جاءكم الفتح بانطلاق المقاومة - تتمة ص 1

بالعديد من الامور: اولاها ان على المؤمن الوقوف مع اخوته المؤمنين "واصبر نفسك مع الذين يدعون ربهم بالغداة والعشي، يريدون وجهه، ولا تغف عيناك عنهم تريد زينة الحياة الدنيا ولا تطع من أغفلنا قلبه، واتبع هواه، وكان أمره فرطا". وثانيها: ان ما عند الله خير وأبقى وان الصف الخليفي لا يملك شيئا، فكل ما لديه مسروق من الغير " والذين يدعون من دونه لا يملكون من قطمير". وثالثها: ان الوقوف مع الظالم امر مرفوض في الاسلام، الذي يدعو للوقوف مع المظلوم والذود عنه " ولا تركنوا الى الذين ظلموا، فتمسكم النار، وما لك من دون الله من اولياء ثم لا تنصرون". ورابعها: ان الدفاع عن السجناء المظلومين الذين يتعرضون للتعذيب اليومي مسؤولية على الجميع، ومن لا يفعل ذلك فقد ظلم نفسه. يقول الامام زين العابدين: "اللهم اني اعتذر اليك من مظلوم ظلم بحضرتي فلم أنصره". خامسها: ان الله يريد من المؤمنين رص صفوفهم في مواجهة العدو "ان الله يحب الذين يقاتلون في سبيله صفا كأنهم بنيان مرصوص".

بناء على ما تقدم، وعلى تصدي الثلة المؤمنة من العلماء والنشطاء لمقاومة النظام الخليفي المحتل، تعاظمت المسؤولية، واتضح الطريق، فالناس مخيرون بين موقفين: اما الوقوف بجانب الظالم الخليفي او المظلومين البحرانيين، ولكل من الموقفين معالمه ولوازمه. فالحكم الخليفي باحتلاله وظلمه ونهبه وتنكيله بالابرياء وأكل اموال الناس بالباطل، وتحالفه مع الصهاينة، يمثل ذروة المنكر، وقد حدد الحديث الشريف ثلاثة اشكال من التصدي للمنكر بهدف تغييره، باليد او اللسان او القلب، وذلك اضعف الايمان. فبعد ان سجن العلماء، وأمعن في استخفافه بالمواطنين، من قادة وجمهور، ولم يلب مطلبا واحدا من المطالب العادلة، وبعد ان تجاوز الحدود في الاعتداء على الحرمات، وتحدي الشعب باعتقال رموزه بأكاذيب عارية من الصحة تماما، وبعد ان استعمل قوانينه الجائرة للقمع بدلا من اقامة العدل، وفرض على البلاد دستورا يهدف لضرب المواطنين، لم يعد هناك وسيلة لمواجهته غير المقاومة التي تقرها الشرائع السماوية والدولية لمكافحة الاحتلال والظلم والاستبداد والفساد.

من هنا نبارك لشعبنا انطلاق مشروع المقاومة على ايدي بضعة نفر من الأخيار، عاهدوا الله على السير وفق نهجه، طلبا لرضاه وابتغاء لوجهه سبحانه، بدون طمع في حطام الدنيا، او بحث عن وجاهات وهمية، او مناصب دنيوية هابطة. لقد كان هؤلاء قادرين على القاء الحبل على الغارب، والالتزام بالصمت، كما يفعل الكثيرون، لكي لا يصابوا بمكروه او يتعرضوا لسخط النظام. لكن ذوي النفوس الكبيرة لا يستطيعون النوم على ضيم، او السكوت عن الظلم، او التعايش مع الظالمين وارتياد مجالسهم وقصورهم، وهي منازل ترتع فيها الشياطين، يلأها النفاق والمجاملة على حساب حقوق الناس. فكان تصديهم شعورا بالمسؤولية ورغبة في استحصال رضا الخالق سبحانه. لقد انطلقوا سائرين على خطى عظماء الرجال خصوصا الامام علي الذي يقول: " ما لعلي ونعيم يفنى ولذة لا تبقى نعوذ بالله من سبات العقل وقبح الزلل".

مسؤوليتنا جميعا الانحياز الكامل لهذه المقاومة، والتصدي المتواصل للخليفيين المجرمين، والعمل المتواصل مع الجهات الدولية لمطاردة كبار مجرميهم الذين شرعوا حرب الابادة، ورفضوا حكم الناس بدستور شرعي، وأصروا على استعمال القوة للردع والتنكيل والعدوان. فلقد كان تحركا مباركا التوجه للمحكمة الجنائية الدولية وتقديم الادلة ضد مشروع الابادة الذي يتزعمه حاكم البلاد وعصابته، ومطالبتها بفتح ذلك الملف قبل انتهاء حمد من مشروعه. وقد كان رد المحكمة باعثا على الامل، ولم يعد اليوم الذي يعلن فيه عن اعتقال العصابة المجرمة بعيدا بعون الله ودعم الشرفاء. كما ان تقديم شكاوى اخرى ضد مرتكبي جرائم التعذيب، خصوصا في ضوء الادلة الاخيرة الدامغة على وحشية النظام وجلاديه ازاء السجناء السياسيين الذين يرزحون في زنزانات التعذيب الخليفية، خطوة اخرى مباركة بعون الله. ان حالة التكامل بين تحرك البحرانيين سواء القابعين السجن الكبير ام في المنافي، سوف تحقق بعون الله نتائجها الايجابية، وتحاصر مرتكبي الجرائم من عناصر النظام الخليفي الذين امعنوا في الظلم والعدوان وحاربوا الابرياء ودمروا الوطن واهله. بارك الله لهذا الشعب نضاله، وألف شكر للجهات الدولية الداعمة لمقاومة اهل البحرين ضد الاحتلال والاستبداد والفساد.

أرفع جبينك يا حسن

يا موطن الجراح يا أوال ..
يا واحة العزة والجمال ..
هل تذكرين القيد كلما ..
يحز معصما ...
تهفو لك الأرواح للنضال

هل تذكرين النفي والتعذيب في الأثر
وكيف أن السجن يسكنه قمر ..
وكيف كنا في الزنازين التي ...
تحجب عنا الشمس والمطر
مثل شموخ الموج والجبال ...

هل تذكرين في الظلام امرأة
قد هددوا عفافها
فصادر الجلاد منها سمة البشر
هل تذكرين هجمة السياط كلما
تهوي على جلودنا ..فتستحيل عندما
كنا هنا ..إما نقر أو لنا ....
ويل الممات لا مفر ...!!
وهكذا ..أنت ونحن كلنا .
يجمعنا قدر..

يا رابضا خلف الزنازين كليث مرتهن
يا حاملا في كفه جرح المساكين
وفي الأخرى كفن
يا واهبا من عمره المكلوم عمرا للزمن
يا باذلا من دون أجر أو ثمن

لما تزل .. ذاك الذي
يجثم بالصبر على صدر الوهن
لما تزل ذاك الذي
يروض القيد إذا الجرح افتتن
لما تزل طودا بمرأة الزمن
تغرس في اعماقنا حب الوطن
إنهض وصاحبك الذي
شد العمامة بالبدن
قوما فإن الشعب قد ناداكما
رغم القساوة والمحن
رغم العداوة والإحن
إشمخ بقيدك شيخنا
وإرفع جبينك يا حسن

بقلم غازي العابد